

Distr.: General  
16 September 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها:

حالات حقوق الإنسان والتقارير

المقدمة من المقررين الخاصين والممثلين

## حالة حقوق الإنسان في ميانمار

## مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يجيل إلى أعضاء الجمعية العامة تقرير توماس أوخيا كوينتانا، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وفقاً للفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٢٤١/٦٥.

## تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار

موجز

تشهد ميانمار لحظة حاسمة في تاريخها وهناك فرص حقيقية لحدوث تطورات إيجابية هادفة تتحسن بها حالة حقوق الإنسان وتعمق من خلالها عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وقد اتخذت الحكومة الجديدة عدداً من الخطوات لتحقيق ذلك. على أن هناك كثيراً من قضايا حقوق الإنسان التي لا تزال متبقية ويتعين معالجتها. وينبغي للحكومة الجديدة أن تضاعف جهودها لتنفيذ الالتزامات التي قطعتها على نفسها وللوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل اهتمامه بهذه التطورات وأن يتابعها عن كثب. كما يتعين أن يقدم المجتمع الدولي الدعم والمساعدة للحكومة في هذه المرحلة الهامة. ويؤكد المقرر الخاص مجدداً استعداداته للعمل بصورة بناءة والتعاون مع ميانمار لتحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها.



## المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة .....
٥	ثانياً - تقدير عملية الانتقال إلى الديمقراطية .....
١٠	ثالثاً - حالة الأقليات الإثنية .....
١٣	رابعاً - حالة حقوق الإنسان .....
١٤	ألف - سجناء الرأي .....
١٦	باء - ظروف احتجاز ومعاملة السجناء .....
١٨	جيم - قضايا أخرى متصلة بالحقوق المدنية والسياسية .....
٢١	دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .....
٢٥	خامساً - الحقيقة والعدالة والمساءلة .....
٢٨	سادساً - التعاون الدولي .....
٢٩	سابعاً - الاستنتاجات .....
٢٩	ثامناً - التوصيات .....

## أولا - مقدمة

١ - أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار بموجب قرارها ٥٨/١٩٩٢، وتم تمديدتها آخر مرة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/١٦. وقد تولى المقرر الخاص الحالي، توماس أوخيا كوينتانا (الأرجنتيني)، مهامه رسمياً في ١ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢ - ويقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/١٦ وقرار الجمعية العامة ٢٤١/٦٥، وهو يغطي مستجدات حقوق الإنسان في ميانمار منذ تقديم التقرير الرابع للمقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١ (A/HRC/16/59)، وتقديره المقدم إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (A/65/368).

٣ - وقد انعقدت الدورة العادية الأولى لبرلمان ميانمار الوطني الجديد في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واختتمت في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١١. وفي ٣٠ آذار/مارس تم حلّ مجلس الدولة للسلام والتنمية رسمياً ونقلت صلاحياته إلى الحكومة الجديدة. وفي حفل رسمي حلف الرئيس الجديد ونائباه و ٥٥ وزيراً اليمين الدستورية في ناي ببي تاو. وبذلك بلغت ميانمار الخطوة الأخيرة من الخطوات السبع المحددة في خارطة الطريق نحو "نظام ديمقراطي حقيقي منظم على أساس تعدد الأحزاب".

٤ - وفي خطابات الرئيس ثين سين بمناسبة تبوئه مهام منصبه والتي ألقاها أمام البرلمان في ٣٠ آذار/مارس وأمام أعضاء مجلس الوزراء والمسؤولين الحكوميين في ٣١ آذار/مارس وأمام الوزراء الأول في الحكومات الإقليمية وحكومات الولايات في ٦ نيسان/أبريل، ورد عدد من الالتزامات بالإصلاح. كما تضمنت هذه الخطابات جدول أعمال الحكومة الجديدة فيما يتعلق بالسياسة العامة. ومن الجدير بالذكر أن الأولويات المحددة تضمنت حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واحترام سيادة القانون، واستقلال القضاء وشفافيته، واحترام دور وسائل الإعلام، والحكم الرشيد، وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية وتنمية الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك في المناطق الريفية، وتحسين معايير الصحة والتعليم.

٥ - وخلال الفترة ١٦-٢٣ أيار/مايو ٢٠١١، زار المقرر الخاص بانغوك وتشيانغ ماي وماي هونغ سون في تايلند بهدف الاجتماع إلى أصحاب المصلحة، بما في ذلك الاجتماع إلى ممثلي الأقليات الاثنية والمنظمات المجتمعية المحلية ومنظمات المجتمع المدني والدبلوماسيين وغير ذلك من خبراء. ويشكر المقرر الخاص حكومة تايلند على تيسير زيارته، بما في ذلك تنظيم اجتماع مع وزير الخارجية كاسيت بيروميا.

٦ - وفي الفترة من ٢١ إلى ٢٥ آب/أغسطس، وعقب رسائل متبادلة مع الحكومة نتيجة لزيارته السابقة التي قام بها في شباط/فبراير ٢٠١٠، أجرى المقرر الخاص بعثته الرابعة إلى ميانمار بناء على دعوة من الحكومة. وفي ناي بيبي تاو، اجتمع المقرر الخاص إلى وزير الخارجية ووزير الداخلية ووزير الدفاع ونائب رئيس الشرطة ووزير الرفاه الاجتماعي والإغاثة وإعادة التوطين، الذي يشغل أيضا منصب وزير العمل، والمدعي العام وكبير قضاة المحكمة العليا واللجنة الانتخابية الاتحادية، وإلى عدد من مستشاري رئيس الجمهورية. كما اجتمع رئيسي مجلسي بيثيو هلوتاو وأميوثا هلوتاو، وأعضاء المجلسين، بما في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية الاثنية. وحضر كمرآب الجلسة العادية الثانية لمجلس بيثيو هلوتاو. وألقى المقرر الخاص محاضرة حول حقوق الإنسان الدولية في دورة تدريبية نظمتها وزارة الداخلية وحضرها مسؤولون من مختلف الوزارات والبلدات. وفي يانغون، اجتمع المقرر الخاص إلى داو أونغ سان سو كي لمناقشة عدد من قضايا حقوق الإنسان الهامة. كما قام بزيارة إلى سجن إنسين حيث اجتمع بعدد من سجناء الضمير، كما اجتمع مع ممثلي منظمات المجتمع المدني وسجناء ضمير سابقين وفريق الأمم المتحدة القطري، وقدم إحاطة إعلامية أمام الجالية الدبلوماسية، وعقد اجتماعاً مع المدراء العاملين لمختلف الوزارات في نهاية بعثته.

٧ - وفي أعقاب الانتخابات التشريعية المعقودة يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وتشكيل الحكومة الجديدة في ١ نيسان/أبريل ٢٠١١، لاحظ المقرر الخاص اتخاذ عدد من الخطوات التي من شأنها أن تعمق انتقال ميانمار إلى الديمقراطية وأن تحسّن أوضاع حقوق الإنسان. وهكذا، رحب المقرر الخاص في نهاية بعثته إلى البلاد بالتزامات الحكومة بالإصلاح وبالأولويات التي حددها الرئيس ثين سين والتي تضمنت حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية؛ وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك من خلال تعديل القوانين الحالية أو إبطائها؛ والحكم الرشيد ومكافحة الفساد بالتعاون مع الشعب؛ واحترام سيادة القانون؛ واستقلال القضاء وشفافيته. كما رحب بتشديد الرئيس على الحاجة إلى إجراء محادثات للسلام مع الجماعات المسلحة وتشديده على الباب المفتوح أمام المنفيين للعودة إلى البلاد. على أن المقرر الخاص يكرر القول بأن هذه الالتزامات يجب أن تترجم إلى تدابير ملموسة.

٨ - ويشكر المقرر الخاص حكومة ميانمار على الدعوة وعلى ما أبدته من تعاون ومرونة أثناء زيارته، وخصوصا فيما يتعلق بتنظيم برنامجه. وإضافة إلى الزيارة، يواصل المقرر الخاص تعامله مع الحكومة من خلال اجتماعاته بسفيريها في جنيف وبانغكوك ومن خلال المراسلات.

٩ - وتشمل هذه المراسلات رسالة عمل عاجلة مشتركة مع المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، بخصوص الإضراب عن الطعام الذي نفذه سجناء سياسيون في سجن إنسين في ١ حزيران/يونيه ٢٠١١، ورسالة عمل عاجلة مشتركة مع رئيس ومقرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية الرأي والتعبير والمقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالتعذيب والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وذلك حول الحالة في هنين ماي أونغ في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١. إضافة لذلك، أرسل المقرر الخاص في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ رسالة إلى الحكومة يطلب فيها تحديثاً للمعلومات عن وضع سجناء الضمير المذكورين في تقاريره السابقة.

١٠ - ويود المقرر الخاص أن يشكر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وخصوصاً مكاتبها في جنيف وبانغوك ونيويورك، لمساعدته في أداء ولايته.

## ثانياً - تقدير عملية الانتقال إلى الديمقراطية

١١ - طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره ٢٤/١٦، أن يضع المقرر الخاص "تقديراً للتقدم الذي تحرزته الحكومة فيما يتعلق بعزمها المعلن على الانتقال إلى الديمقراطية". ونظراً لأن التقدير الشامل قد يتجاوز حدود هذا التقرير، فإن المقرر الخاص يقترح أن يتناول عدداً من المسائل الرئيسية التي تعتبر في رأيه سمات أساسية من سمات الانتقال الديمقراطي في ميانمار: عمل مؤسسات الدولة وهيئاتها الرئيسية؛ وحالة الأقليات الإثنية، بما يشمل التوترات الجارية في المناطق الإثنية الحدودية والتزاع المسلح مع بعض الجماعات الإثنية المسلحة؛ وحالة حقوق الإنسان؛ ومسائل الحقيقة والعدالة والمساءلة.

١٢ - ويرى المقرر الخاص أن عمل مؤسسات الدولة وهيئاتها الفعال ونزاهتها يشكلان العنصر المحوري في أية عملية انتقالية نحو الديمقراطية تستند إلى مبادئ حقوق الإنسان وتشمل المشاركة والتمكين والشفافية والمساءلة وعدم التمييز.

١٣ - وقد لاحظ كثير من النقاد أن الحكومة الجديدة تضم كثيراً من مسؤولي الحكومة العسكرية السابقة. وتفيد الأنباء بأنه إلى جانب العسكريين المعينين ليحتلوا بصورة آلية ربع المقاعد، يحتل أناس مرتبطون بالحكومة السابقة ٨٩ في المائة من جميع مقاعد المجالس التشريعية. ومع ذلك، فإن الصورة السياسية تغيرت بالفعل. فالحكومة الجديدة أصبحت مدنية اسماً وقد ظهرت جهات فاعلة وأحزاب متنوعة تشارك في العملية السياسية. أضف إلى

ذلك أن عملية اتخاذ القرار أصبحت لا مركزية، على ما يُفترض، إذ انتقلت إلى الوزارات المختلفة، كما تم إنشاء مؤسسات وهيئات جديدة من قبيل المجلس الوطني للدفاع والأمن ومجلس الدولة الأعلى. ويمكن لهذه التطورات أن تدفع قدماً بعملية الانتقال، وهي تطورات يتعين أن تراقب عن كثب لرؤية ما سيتمخض عنها.

١٤ - ونظراً لما للمجالس التشريعية من دور محوري في أي نظام ديمقراطي، يولي المقرر الخاص اهتماماً خاصاً لإنشاء وعمل المجالس التشريعية على المستوى الوطني والمستوى الإقليمي وعلى مستوى الولايات. ومما يشجع المقرر الخاص أن الهيئة التشريعية الوطنية (مجلسها الأعلى والأدنى - أميوثا هلويتاو وبييثو هلويتاو) بدأت ممارسة سلطاتها المحددة في إطار الدستور، وهو يلاحظ ما يبدو أنه إتاحة المجال أمام مشاركة مختلف الجهات الفاعلة والأحزاب في العملية السياسية. من ذلك مثلاً أن وزراء الحكومة مثلوا أمام البرلمان للإجابة على الأسئلة وأن المناقشات البرلمانية تتلقى التغطية في وسائط الإعلام الرسمية.

١٥ - وخلال دورة البرلمان العادية الأولى، خضعت للمناقشة مسائل هامة حساسة تتعلق بالترويج لحقوق الإنسان وحمايتها، ومنها حقوق حيابة الأرض ومسألة مصادرة الأراضي؛ وتسجيل الجمعيات والمنظمات المحلية الأخرى وكذلك النقابات؛ والتمييز ضد الأقليات الإثنية في التوظيف في الخدمة المدنية، والحاجة إلى تدريس لغات الأقليات الإثنية في مدارس مناطق الأقليات؛ ومسألة العفو على السجناء السياسيين من جماعة الشان؛ ومنح بطاقات الهوية الوطنية لجماعة الروهينغيا. كما أنشئت لجان برلمانية تضم في عضويتها، بنسبة الثلث، أعضاء من أحزاب المعارضة. وتشمل هذه اللجان لجنة مشاريع القوانين ولجنة الحقوق ولجنة الحسابات العامة ولجنة فحص الضمانات والتعهدات والالتزامات الحكومية.

١٦ - وخلال دورة البرلمان العادية الثانية التي بدأت في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١، تم تشكيل لجان أخرى منها لجنة الحقوق الأساسية والديمقراطية وحقوق الإنسان. كما نوقشت موضوعات هامة منها تزويد المستشفيات بالأدوية وإعادة بناء المدارس الابتدائية في بعض المناطق ومشروع قانون لتسجيل المدارس الخاصة وحفظ البيئة. وقدم أحد أعضاء مجلس بييثو هلويتاو مشاريع لإطلاق سراح سجناء الضمير للتداول حول وضع "لائحة للسجون للقرن الحادي والعشرين"، تضمن الكرامة الإنسانية لجميع السجناء. وقد رفض رئيس المجلس الاقتراح الأخير مؤكداً أن وزارة الداخلية تعمل بالفعل على صياغة قانون منقح للسجون.

١٧ - وفي حين أن المقرر الخاص يرحب بهذه التطورات، فإنه يلاحظ أن هناك حاجة ماسة لتوضيح عدد من الممارسات البرلمانية ونظامه الداخلي، من ذلك تواتر انعقاد البرلمان وحق الأعضاء في طرح البنود لمناقشة التشريعات والسياسات في جدول أعمال البرلمان والدور

الدقيق والمهام المحددة للجان المختلفة المنشأة. ومما له أهميته أيضا أن هناك حاجة إلى وضع قواعد واضحة تنظم مسألة الحصانة البرلمانية وخصوصا الحالات المحددة التي يمكن فيها رفع الحصانة عن الأعضاء. ويلاحظ في هذا الصدد أن القوانين التي وقعها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تان شوي الذي كان الجنرال الأكبر في ذلك الوقت، تنص على السماح للبرلمانيين بحرية التعبير إلا إذا كانت خطبهم تهدد الأمن الوطني أو وحدة البلاد أو تنتهك الدستور. ويلاحظ المقرر الخاص أن هذه الفئات عامة وغير محددة بوضوح ويمكن استخدامها للحد من أية مناقشة. وينبغي لأعضاء البرلمان أن يتمكنوا من ممارسة حرية الكلام في سياق أدائهم لواجباتهم. ويعتبر ذلك أمراً أساسياً يتكفل بوجود ثقافة برلمانية تعمل بصورة سليمة - وهي ثقافة تمكن من إجراء مناقشة شفافة مفتوحة شاملة حول أي موضوع يهم البلاد - وهو ما يشكل مسألة أكد عليها المقرر الخاص أمام رئيسي مجلسي البرلمان وأعضائهما.

١٨ - وهناك حاجة أيضاً إلى تعزيز قدرة المؤسسة الجديدة، وأعضائها وسير العمل فيها. وقد تحدث عن ذلك كثير من المحاورين من مختلف القطاعات أثناء بعثة المقرر الخاص في ميانمار، واعترف بعضهم بنقص خطير في المعرفة والخبرة في الممارسات البرلمانية بين أعضاء البرلمان وسلموا بالحاجة إلى دعم يقدمه مختصون في الشؤون البرلمانية. وعلى هذا، فإن المقرر الخاص يشجع البرلمان على التماس التعاون والمناقشة من المجتمع المدني في هذا المضمار.

١٩ - والقضاء مؤسسة أساسية أخرى. ويلاحظ المقرر الخاص أن قدرة القضاء واستقلاله وحيدته، كلها لا تزال مسائل مطروحة في ميانمار. كما يلاحظ عدم وجود تحولات هيكلية كبرى داخل القضاء على ما يبدو. فكبير القضاة الجديد كان في الماضي أحد قضاة المحكمة العليا، أما المدعي العام الجديد فقد كان سابقاً نائباً للمدعي العام. ولا تتوفر أية معلومات أخرى عن تعيينات جديدة في المحاكم.

٢٠ - وتستمر الشواغل المتعلقة بسير عمل القضاء. ولا يزال المقرر الخاص يتلقى المعلومات حول قضايا جنائية ينظر فيها خلف أبواب مغلقة. وفي إحدى هذه القضايا، مُنعت أسرة نقيب سابق في الجيش هو ناي ميو زين من حضور محاكمته المغلقة في سجن إنسين بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١. والمتهم ناي ميو زين كان قد ترك الجيش عام ٢٠٠٥ وتطوع للعمل في مجموعة للتبرع بالدم يرأسها أحد أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وقد وجهت إليه تهمة بموجب قانون الإلكترونيات. وخلال المحاكمة، استمع القضاء إلى إفادة نائب أمر في الجيش هو سوي لين، فتش منزله في أوائل نيسان/أبريل ٢٠١١ ووجد وثيقة في صندوق بريده الإلكتروني عنوانها "المصالحة الوطنية". وفي ٢٦ آب/أغسطس، صدر الحكم عليه بالسجن عشر سنوات. وتفيد التقارير أن علائم التعذيب كانت ظاهرة عليه حيث أدت

إلى تهشيم الفقرات السفلى وإلى كسر في الأضلاع مما جعله يُنقل إلى قاعة المحكمة على حَمَّالة. ويقال إن طلبه لإرساله إلى مستشفى خارجي قوبل بالرفض.

٢١ - ويتعلق شاغل آخر بخصوص المحاكمات العادلة. بمسألة الحصول على محام. وخلال اجتماع المقرر الخاص مع داو أونغ سو كي واللجنة التنفيذية للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، أحيط المقرر الخاص علماً بمشكلة الإلغاء التعسفي لرخص ممارسة مهنة المحاماة فيما يتعلق بالمحامين الذين يدافعون عن سجناء الضمير. ويحث المقرر الخاص الحكومة على إعادة النظر بهذه الإلغاءات وعلى ضمان الحق في الحصول على محام بصورة فعلية والسماح للمحامين بممارسة مهنتهم بحرية.

٢٢ - وعلى هذا، فإن المقرر الخاص يشجع حكومة ميانمار على تنفيذ توصياته السابقة المتعلقة بالقضاء والعنصر الأساسي الرابع لحقوق الإنسان، وفق ما ورد في تقاريره السابقة (A/63/341) وعلى اتخاذ سلسلة من التدابير المقترحة عملاً على تعزيز الاستقلال والحيدة. ويشمل ذلك توفير الضمانات لمراعاة الأصول القانونية، وخصوصاً جلسات الاستماع العلنية أثناء محاكمات سجناء الضمير. وترد تفاصيل هذه التدابير وغيرها في المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء (١٩٨٥)؛ والمبادئ الأساسية لدور المحامين (١٩٩٠)؛ والمبادئ التوجيهية الخاصة بدور المدعين العامين (١٩٩٠)؛ والإجراء الخاص بالتنفيذ الفعال للمبادئ الأساسية لاستقلال القضاء (١٩٨٩)؛ بيان بيجين بشأن المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء (١٩٩٧)؛ كما يشجع المقرر الخاص الحكومة على التماس المساعدة التقنية، وخصوصاً في مجال بناء القدرات وتدريب القضاة والمحامين.

٢٣ - إضافة إلى ذلك، يساور المقرر الخاص القلق إزاء الادعاءات بوجود الفساد على نطاق واسع، بل وتفشيته بشكل مؤسسي، وفقاً لكثير من المصادر. وتفيد دراسات أجرتها منظمات المجتمع المدني بوجود مدفوعات تقدم في جميع مراحل المحاكمات القانونية والمسؤولين على اختلاف مراتبهم، وفي مسائل روتينية من قبيل مقابلة أحد المحتجزين لدى الشرطة أو تحديد نتيجة قضية ما. ومع تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية في ميانمار، يرجح أن تنشأ منازعات وخلافات أكثر يتعين أن يحلها القضاء. وعلى هذا، فإن المقرر الخاص يرحب بالتزام الحكومة المعلن بمكافحة الفساد ويحثها على منح الأولوية للنظر في شؤون القضاء من هذه الناحية.

٢٤ - ويلاحظ المقرر الخاص أن ميانمار لم تنشئ بعد رقابة مدنية كاملة على المؤسسة العسكرية، مما يعتبر سمة أخرى أساسية من سمات التحول الديمقراطي. وفي حين أن البلاد شهدت تطورات في هذا المجال من قبيل تغييرات ضمن قيادة المؤسسة العسكرية وإلغاء لجان

السياسات التي تتجاوز الوزارات، فإنه يلاحظ دور العسكريين في المجالس التشريعية (حيث يحتل المعينون العسكريون ٢٥ في المائة من المقاعد)، فضلاً عن دور القائد العام الجديد، الجنرال مين أونغ هلاينغ، الذي يدير بصورة مستقلة جميع المسائل المتعلقة بالقوات المسلحة، ويبت فيها، ويتعين على رئيس الجمهورية أن يستشيرَه بخصوص تعيين وزراء الدفاع والداخلية والحدود (موجب دستور عام ٢٠٠٨). إضافة لذلك، ينشئ الدستور محاكم عسكرية دائمة لا تخضع لرقابة آليات العدالة المدنية، ويمارس فيها القائد العام سلطة الاستئناف. علاوة على ذلك، ولما يرد أدناه بمزيد من التفاصيل، لا يزال المقرر الخاص يتلقى التقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان يرتكبها العسكريون وخصوصاً في المناطق الحدودية الإثنية. ويشير المقرر الخاص إلى العنصر الأساسي الرابع لحقوق الإنسان الذي كان قد حدده، ويشجع اعتماد المؤسسة العسكرية للتدابير التي اقترحها والتي يمكن أن تساعد على معالجة الشواغل المذكورة أعلاه.

٢٥ - وقد أورد التقرير السابق الذي قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/59) أن الانتخابات الوطنية التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لم تف بالمعايير الدولية، كما سلط الأضواء على القيود المفروضة على حرية التعبير والاجتماع وتشكيل الجمعيات. وذكر تقرير المقرر الخاص السابق المقدم إلى الجمعية العامة (A/65/368) أن الإطار القانوني الانتخابي وتنفيذ اللجنة الانتخابية والسلطات المعنية الأخرى له أعاق بطرق شتى تطور الأحزاب ومشاركتها في سياق الانتخابات التي أجرتها ميانمار لأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمن. وخلال زيارته إلى ميانمار، اعترفت اللجنة الانتخابية الاتحادية بالصعوبات والعيوب التي شابت إجراء الانتخابات، مما يعود في جانب منه إلى عدد نقاط الاقتراع وقلة خبرة المسؤولين. كما أحيط المقرر الخاص علماً بأن هناك ٢٩ شكوى قدمت إلى اللجنة الانتخابية الاتحادية وتم اتخاذ القرار في عدد منها. ولم تقدم أية معلومات أخرى مع أنه أشير إلى أن القرارات المتخذة نُشرت في الجريدة الرسمية.

٢٦ - ومنذ إجراء الانتخابات، تلقى المقرر الخاص تقارير بأن اللجنة الانتخابية الاتحادية، على الرغم من قيام البرلمان بتعيين أعضاء جدد فيها، باقية على تشيبتها لدور الأحزاب في العملية السياسية. ومن الأمثلة على ذلك أن ثلاثة من الممثلين المنتخبين من حزب تطوير قوميات راخين أسقطت أهليتهم عن طريق المحكمة بتاريخ ٦ تموز/يوليه ٢٠١١، في أعقاب شكاوى من جانب ممثلي الحزب الاتحادي للتضامن والتنمية. كما أمرت اللجنة الانتخابية ممثلي حزب تطوير قوميات راخين بدفع تعويض قدره ١,٥ مليون كيات (نحو ١,٧٦٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة) من كل منهم لممثلي الحزب الاتحادي للتضامن والتنمية، وذلك،

على ما يقال، بسبب تمجدهم على الحكومة العسكرية السابقة والحزب الاتحادي للتضامن والتنمية أثناء حملتهم الانتخابية في عام ٢٠١٠.

٢٧ - ونظراً لتوقع إجراء انتخابات فرعية في موعد لاحق لهذا العام لملء ٤٠ شاغراً في مجلس بيشو هلوتاو ومجلس أميوثا هلوتاو ومجالس الولايات والمجالس الإقليمية، فإن المقرر الخاص يحث اللجنة الانتخابية بقوة على الاستفادة من دروس انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وعلى أداء دور يضمن إجراء الانتخابات الفرعية المقبلة بصورة أفضل من حيث المشاركة والشمول والشفافية. وينبغي النظر في الشكاوى المقدمة للجنة الانتخابية في وقتها وبصورة علنية شفافية. فإحداث تحسينات هامة في عملية الانتخابات له أهميته في الانتقال الديمقراطي في ميانمار.

٢٨ - وأخيراً، هناك مؤسسة جديدة حظيت باهتمام إيجابي هي المجلس الاستشاري الرئاسي الجديد، ومن أعضائه أو مئنت الذي يرأس الفريق الاستشاري الاقتصادي، وسيت آبي الذي يرأس الفريق الاستشاري القانوني، وكو كو هلاينغ الذي يرأس الفريق الاستشاري السياسي. وقد اجتمع المقرر الخاص إلى بعض المستشارين الرئاسيين خلال بعثته وأجرى معهم تبادل آراء صريح ومثمر شمل مبادرات هامة في المستقبل. ويعتقد المقرر الخاص أن هؤلاء لعبوا دوراً رئيسياً في إسداء المشورة للرئيس حول التحديات التي تواجه ميانمار والأولويات الخاصة بالإصلاح. وعلى ذلك، فإنه يشجعهم على مواصلة اختصاصاتهم الهامة وعلى تقديم المقترحات حول كيفية ترجمة الالتزامات إلى تدابير ملموسة وتنفيذها.

### ثالثاً - حالة الأقليات الإثنية

٢٩ - تثير حالة الأقليات الإثنية، بما في ذلك النزاع المسلح في المناطق الحدودية، شكوكاً شديدة في نية الحكومة التحول إلى الديمقراطية. وكان المقرر الخاص، في تقاريره السابقة، قد أعرب عن مخاوفه إزاء ما تواجهه الأقليات الإثنية والدينية من تمييز منهجي ومنتجدر، وخصوصاً في ولايتي راخين وشين الشماليين. وتنطبق هذه المخاوف على سياسات منع تدريس لغات الأقليات في المدارس، وحرمان أفراد الروهينغيا من حقهم في المواطنة وتقييد حركتهم، وفرض قيود على حرية الدين أو المعتقد، والحرمان الاقتصادي. وطلب المقرر الخاص إلى الحكومة أن تكفل منح الحقوق الأساسية للأقليات الإثنية.

٣٠ - وقالت الحكومة إن البرلمان هي المكان الوحيد لمناقشة المصالحة الوطنية. وفي حين أن الأحزاب السياسية الإثنية ممثلة في الهيئات التشريعية على المستويين الوطني والإقليمي وعلى مستوى الولايات، فقد تم في إطار العملية الانتخابية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١٠ استبعاد عدد من المجموعات الإثنية والمعارضة الهامة التي يتعين أن تكون طرفاً في أي حوار هادف. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُعين سوى عدد قليل من أعضاء الأحزاب السياسية الإثنية في مناصب الوزير الأول للولايات أو المناطق. وبالتالي، فإن البرلمان لا تكفي لتسوية حالة الأقليات الإثنية. ويجب أن تضع الحكومة خطة شاملة تنخرط في إطارها هذه المجموعات، رسمياً، في حوار جاد وتعالج الشواغل المتجددة الطويلة الأمد. وعلى نطاق أوسع، كرر المقرر الخاص التأكيد على أن وضع حد للتمييز وكفالة التمتع بالحقوق الثقافية للأقليات الإثنية أمران ضروريان لتحقيق المصالحة الوطنية ومن شأنهما الإسهام في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي على المدى الطويل في ميانمار.

٣١ - وما زال التوتر المستمر في المناطق الحدودية الإثنية والنزاع المسلح مع بعض الجماعات الإثنية المسلحة، ولا سيما في ولايات كاشين وشان وكابين، يولد انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإغارة على السكان المدنيين وتنفيذ عمليات القتل خارج نطاق القضاء وممارسة العنف الجنسي والاعتقال والاحتجاز التعسفي والتشرد الداخلي ومصادرة الأراضي وتجنيد الأطفال وأعمال السخرة والعتالة. وما زالت ترد إلى المقرر الخاص أيضاً أنباء مقلقة عن استخدام الألغام الأرضية من قبل كل من الحكومة والجماعات المسلحة الخارجة عن نطاق الدولة، وما يترتب على ذلك من خسائر في جميع أنحاء البلاد. فعلى سبيل المثال، في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، فقد رجل يبلغ من العمر ٧٢ عاماً قدمه اليمينى بعد أن داس على لغم أرضي خارج قرية شوي آبي ميانغ في بلدة كاوكاريك؛ وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، اضطر الأطباء إلى بتر الساق اليمينى لرجل يبلغ من العمر ٢١ عاماً في قرية غكلاو غاو في بلدة كاوكاريك بعد أن داس على لغم أرضي<sup>(١)</sup>.

٣٢ - ومنذ ٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، اندلعت اشتباكات مسلحة بين جيش ميانمار وعناصر من جيش استقلال كاشين، الذي يُعدّ إحدى أكبر وأقوى المجموعات الإثنية المسلحة، مما أدى إلى تعطيل إطلاق النار المعمول به منذ عام ١٩٩٤. ووفقاً للأبناء الواردة، هناك أكثر من ١٥٠٠٠ مشرد داخلي بالقرب من الحدود مع الصين، بالإضافة إلى عدة آلاف من المشردين الآخرين الذين يخبئون خلف الحدود. ويُعتقد أنهم يعيشون في ظل ظروف خطيرة، حيث لا يتوافر في المنطقة الجبلية النائية إلا القليل من المعونة. وقد اتصلت الأمم المتحدة بالحكومة، وعرضت تقديم المساعدة لجميع المحتاجين. ووفقاً لمصادر موثوق بها، يتمثل موقف الحكومة في أن المساعدة تُقدّم حالياً على المستوى المحلي، وأنها سوف تقوم عند الحاجة بالتماس المزيد من المساعدة من الشركاء المعنيين. وتشمل الانتهاكات المزعومة ضد

(١) مجموعة كارين لحقوق الإنسان، التحديث رقم ٧٩، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

السكان المدنيين في جميع أنحاء ولاية كاشين تعرض ١٨ امرأة وفتاة للاغتصاب الجماعي من قبل جنود الجيش، وقتل أربع من هؤلاء الضحايا لاحقاً.

٣٣ - وما زال القتال الذي اندلع مباشرة بعد الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ مستمراً في جنوب ووسط ولاية كاشين، في المناطق التي تسيطر عليها فصائل جيش كارين البوذي الديمقراطي الذي رفض أن يتحول إلى قوات لحرس الحدود. وفي الآونة الأخيرة، انشقت وحدات سابقة من جيش كارين البوذي الديمقراطي وافقت على خطة قوات حرس الحدود وانضمت إلى جيش التحرير الوطني لكارين. ويقدر أنه تم تشريد نحو ٨.٠٠٠ شخص في هذه المنطقة، مما زاد بشكل كبير من تعرضهم لانتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاعتقال والاحتجاز التعسفي من جانب الجيش، بالإضافة إلى المخاطر الناجمة عن الألغام الأرضية.

٣٤ - وفي شمال ولاية كاشين وشرق منطقة باغو، يستمر التشرذم الداخلي والنقص الحاد في المواد الغذائية. ورغم ورود أنباء أقل عن وقوع هجمات تستهدف المدنيين، يبدو أن عمليات إعادة الإمداد بالحصص الغذائية استمرت بشكل طبيعي، بما في ذلك باستخدام حمالين مدنيين لنقل المعدات والسير على الأقدام أو قيادة العربات التي تجرها الثيران أمام الشاحنات العسكرية لتطهير الأرض من الألغام.

٣٥ - وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠١١، حرق الجيش وقف إطلاق النار الذي كان قائماً منذ ٢٢ عاماً مع جيش ولاية شان الشمالية، فقام بتعبئة ٣٥٠٠ جندي إضافي وتنفيذ هجمات بواسطةتهم. ووفقاً لمنظمات المجتمع المحلي التي اجتمع بها المقرر الخاص في شيانغ ماي في أيار/مايو ٢٠١١، تجاوز عدد المدنيين المتضررين من جراء ذلك ١٠٠.٠٠٠ شخصاً، وذلك مع زيادة أعمال السخرة والترحيل القسري ومصادرة الممتلكات والاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء بشبهة دعم المعارضة، بالإضافة إلى تعرض ثلاث نساء لاغتصاب جماعي يرى المقرر الخاص أن تفاصيله مريعة للغاية.

٣٦ - وفي ولاية مون، قامت السلطات الخاضعة للقيادة الجنوبية الشرقية بإصدار أوامر عبر مكبرات الصوت وتعليق إعلانات في الأماكن العامة في البلدات المختلفة، لأعضاء الجماعات التي كانت مشمولة بوقف إطلاق النار بتسليم أسلحتها إلى مراكز الشرطة أو مكاتب الشؤون الأمنية العسكرية بحلول ٣ تموز/يوليه ٢٠١١. ومع ذلك، لم ترد أنباء عن تسليم أي أسلحة.

٣٧ - ويرحب المقرر الخاص بالتزام الرئيس ثين سين إبقاء الباب مشرّعاً أمام السلام وبيانه المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١١ الذي تناول فيه ضرورة إجراء محادثات سلام مع

الجماعات المسلحة. ويلاحظ المقرر الخاص، في هذا الصدد، الإخطار ٢٠١١/١ الصادر في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١ الذي يدعو الجماعات المسلحة إلى محادثات السلام. كما يرحب بقيام البرلمان، كخطوة أولى، بإنشاء لجنة تحقيق الاستمرار والسلام الأبدية في اتحاد ميانمار، في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، التي تهدف إلى التوسط بين الحكومة والجماعات الإثنية المسلحة. ويحث الحكومة على تسريع الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي دائم، بدلا من الحل العسكري، في العملية المعقدة المتمثلة في إنشاء أمة مستقرة متعددة الأعراق. كما يكرر المقرر الخاص دعواته الحكومة وجميع الجماعات المسلحة إلى كفالة حماية المدنيين، ولا سيما الأطفال والنساء، خلال النزاع المسلح. ويناشد الحكومة الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع التي انضمت ميانمار إليها. وعلى وجه الخصوص، تنص المادة ٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف على حماية المدنيين من المعاملة غير الإنسانية ومن الاعتداء على الحياة والأشخاص. كما يكرر تأكيد توصيته السابقة بأن تقوم الحكومة بتوقيع اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (معاهدة حظر الألغام) والتصديق عليها فوراً وأن تتعاون مع المنظمات الدولية لصياغة خطة شاملة لوضع حد لاستخدام الألغام الأرضية ومعالجتها ما خلفته من آثار، بما في ذلك القيام بشكل منهجي بإزالة هذه الألغام وإعادة تأهيل ضحاياها.

## رابعاً - حالة حقوق الإنسان

٣٨ - يُعد احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك فئة الحقوق المدنية والسياسية وفئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواسعة النطاق، سمة حاسمة في أي تحول ديمقراطي. ويلاحظ المقرر الخاص أن الحكومة قد قطعت تعهدات هامة واتخذت عدداً من الخطوات القادرة على تحسين حالة حقوق الإنسان.

٣٩ - وشدد الرئيس ثين سين، في كلمته الافتتاحية أمام البرلمان في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١، على صون الحقوق الأساسية للمواطنين، مشيراً إلى أن الحكومة سوف "تضمن تمتع جميع المواطنين بحقوق متساوية بموجب القانون" وسوف "تقوم بتعديل وإلغاء القوانين القائمة واعتماد قوانين جديدة، حسب الاقتضاء، تكفل تنفيذ الأحكام المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطنين أو حقوق الإنسان". وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، أثناء اعتماد نتيجة الاستعراض الدوري الشامل لميانمار من جانب مجلس حقوق الإنسان، أكد النائب العام تون شين التزام ميانمار بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ومما يشجع المقرر الخاص في هذا الصدد ملاحظته أن ميانمار قبلت ٧٤ توصية من أصل ١٩٠ وردت إليها، ويحث الحكومة على كفالة تنفيذها.

٤٠ - ورغم هذه التصريحات الايجابية، هناك مخاوف مستمرة وخطيرة بشأن حقوق الإنسان يجب معالجتها.

## ألف - سجناء الرأي

٤١ - يتمثل أحد الشواغل الرئيسية للمقرر الخاص والمجتمع الدولي في استمرار احتجاز عدد كبير من سجناء الرأي. فوفقاً للتقديرات الحالية، يبلغ عدد سجناء الرأي في ميانمار ١٩٩٥ سجينا على الأقل. وفي حين تواصل الحكومة تأكيدها بعدم وجود سجناء سياسيين في ميانمار، فقد تمسك المقرر الخاص برأية القائل إن هؤلاء السجناء هم أفراد سُجنوا بسبب ممارستهم لحقوق الإنسان الأساسية أو حُرِّموا من حقهم في المحاكمة العادلة أو الإجراءات القانونية الواجبة. وبرأيه، يشكل استمرار احتجازهم مقياساً مهماً للحالة الراهنة للحقوق المدنية والسياسية في البلاد.

٤٢ - وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١١، أعلن الرئيس ثين سين عفواً خفف بموجبه أحكام الإعدام إلى السجن مدى الحياة وخفض عقوبة كل سجين سنة واحدة. ونتيجة لهذا التدبير، أُفْرَجَ عن ١٠٠ سجين من سجناء الرأي، بمن فيهم ٢٣ من أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. ويشير المقرر إلى أن هذا القرار الأخير، رغم أنه يُعد مشجعاً، لا يحل المشكلة المتمثلة في كون سجناء الرأي الذين ينبغي الإفراج عنهم لا يزالون محتجزين بشكل تعسفي، مما يخيب التوقعات الدولية والوطنية.

٤٣ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، طلب المقرر الخاص معلومات مستكملة عن حالة سجناء الرأي الذين كان قد ذكرهم في تقارير وبيانات سابقة، بما في ذلك معلومات عما إذا كانوا قيد الاحتجاز وعن إمكانية احتجازهم، وعما إذا كان قد تم أو سيتم خفض عقوباتهم، وعن حالتهم الصحية عموماً<sup>(٢)</sup>. وأعلنت الحكومة في ردها المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١١، أنه لم يكن بالإمكان التحقق من أحد هؤلاء الأفراد، وأنه قد تم إدراج اسم أحدهم مرتين، وتم الإفراج عن ١٤ منهم، في حين لا يزال الباقيون في السجن.

(٢) يشمل هؤلاء أشيون بينيا سارا، وأونغ ثين، وأونغ تون مينت، وبو مين يو كو، وبون نا مي (ميا نيونت)، وتين مين هتوت، وماي وين مينت، وثان نين، والجنرال ساو هسو تين، وهلا هلا وين، وهلا ميو نونغ، وهتاي كيوي، وكاي ثي أونغ، وخين مونغ شين، وكو ميا آي، وكياو كو كو، وكياو كياو، وكياو مين، وما خين خين نو، ومين كو نينغ، وزارغانار، وميا ثان هتيكي، ونيلار ثين، وني بي هتوي، وني بو، وفو فيو، وفيو وي أونغ، وساندار، وسو سو نواي، وثان مينت أونغ، وثان تين تانت سين أو، وثورين أونغ، ويو غامبيرا، وهون هتون أو، ومينت آي، وني وين، وأوكانثا، وتين يو، ووين زاو نينغ، وزاو نينغ هتوي.

٤٤ - ويود المقرر الخاص أن يذكر الحكومة بما ينطوي عليه استمرارها في احتجاز سجناء الرأي، والحكم على العديد منهم بالسجن فترات طويلة غير مقبولة، من مساس بالجانب الإنساني. واثنان من أقدم السجناء هما تانت زاو ونبي نبي أو، وهما عضوان في مجموعة الشباب التابعة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وقد أدينا ظلماً بقصف منشأة للنفط في تانين في تموز/يوليه ١٩٨٩. وقد أصبحا الآن في منتصف العقد الرابع من عمرهما، بعد أن قضيا السنوات الـ ٢٢ الماضية في السجن، ويُقال إنهما قضيا الكثير من هذه المدة في الحبس الانفرادي. وفي ظل غياب أي أدلة فعلية على تورطهما في التفجير، انُزعت منهما اعترافات تحت التعذيب في مركز أونغ تايبياي للاستجواب واستخدمت لإدانتهمما بتهمة القتل العمد في جلسة محاكمة عسكرية مغلقة في سجن إنسين، بدون أن تتاح لهما فرصة الحصول على مستشار قانوني، وحكم عليهما بالإعدام. وفي وقت لاحق، أعلن اتحاد كارين الوطني مسؤوليته عن التفجير. وفي آب/أغسطس ١٩٨٩، اعتقلت المخابرات العسكرية كو كو نينغ، وهو "خبير متفجرات" من اتحاد كارين الوطني، اعترف بالجريمة وبرا أعضاء الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية من أي تورط فيها. وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، عقدت الحكومة مؤتمراً صحفياً أعلنت فيه إدانة كو كو نينغ. وفي ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، مُثل تانت زاو ونبي نبي أو مرة أخرى أمام محكمة عسكرية وتمت محاكمتهمما في وقت واحد مع ١٤ ناشطاً آخر للمشاركة في الحركات السرية المناهضة للنظام وحُكم على كل منهما بالسجن لمدة ٢٠ عاماً بتهمة الخيانة العظمى. وفي وقت لاحق، خُفف مجموع مدة عقوبتيمما إلى السجن لمدة ٣٠ عاماً. وتانت زاو مسجون حالياً في سجن ثابت، الذي يبعد مسافة ٥٤٧ كيلومتراً عن عائلته في يانغون. ونبي نبي أو مسجون حالياً في سجن تونغو، الذي يبعد مسافة ٢٨١ كيلومتراً عن عائلته في يانغون. وقد عانى الرجلان من مشاكل صحية في السنوات الأخيرة. وينبغي إطلاق سراحهما فوراً دون قيد أو شرط.

٤٥ - وقد دأب المقرر الخاص، منذ بداية ولايته في عام ٢٠٠٨، على الدعوة إلى الإفراج فوراً وبشكل منهجي عن سجناء الرأي (العنصر الرئيسي الثاني المتعلق بحقوق الإنسان الذي أدرجه في توصياته، انظر A/63/341). وأبلغ المقرر الخاص في اللقاءات التي عقدها أن وزارة الداخلية تحقق في حالة السجناء الواردة أسماؤهم في القوائم المقدمة من مختلف المصادر. غير أنه يود أن يرى خطة ملموسة ومحددة زمنياً للإفراج عنهم، مع إيلاء اهتمام خاص للسجناء المسنين والذين يعانون من مشاكل صحية. وفي جميع اللقاءات التي عقدها مع جهات حكومية أثناء زيارته إلى ميانمار، أعرب عن اعتقاده الراسخ بأن الإفراج عن سجناء الرأي خطوة مركزية ضرورية لتحقيق المصالحة الوطنية، وسوف تعود بالكثير من الفائدة على

الجهود التي تبذلها ميانمار صوب تحقيق الديمقراطية. وأكد أن إطلاق سراحهم يجب أن يتم دون شرط أو قيد يمكن أن يؤدي إلى طرق جديدة تنتقص من تمتعهم بحقوق الإنسان.

## باء - ظروف احتجاج ومعاملة السجناء

٤٦ - ما زال المقرر الخاص قلقاً بشأن ظروف احتجاج ومعاملة السجناء. فقد لاحظ استمرار الادعاءات المتعلقة بالتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب، واستخدام السجناء حمالين للجيش أو "كدروع بشرية"، ونقل السجناء إلى سجون تقع في مناطق نائية حيث لا يستطيعون الاستفادة من الزيارات العائلية أو تلقي الأدوية الأساسية والأطعمة التكميلية.

٤٧ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أفادت التقارير أن جيش ميانمار قام، بالتعاون مع إدارة السجون ومع الشرطة، بنقل عدد يقدر بـ ٧٠٠ سجين، من نحو ١٢ سجناً ومعسكراً للأشغال في مختلف أنحاء ميانمار، إلى ولاية كاين الجنوبية ليعملوا حمالين. وفي نفس الشهر أيضاً، نُقل نحو ٥٠٠ سجين إلى ولاية كاين الشمالية ومنطقة باغو الشرقية. وحلّ هؤلاء محل ٥٠٠ سجين كانوا قد نُقلوا إلى المنطقة نفسها في العام السابق. وينص القانون الإنساني الدولي على المعاملة الإنسانية للأشخاص الخاضعين لسيطرة قوة مسلحة ما، ويحظر على وجه التحديد "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية" والقتل والمعاملة القاسية والتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة للأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية<sup>(٣)</sup>.

٤٨ - وفي سجن إنسين، اجتمع المقرر الخاص بسبعة من سجناء الرأي، هم: أونغ ثين، تين مين هتوت، ما حين حين نو، بيو واي أونغ، وين زاو ناينغ، سيثو زيا، نبي نبي تون. وسمع شهادات تبعث على القلق تتعلق بالحرمان من النوم والطعام لفترات طويلة أثناء الاستجواب، وكذلك الضرب وحرق أجزاء من الجسم، بما في ذلك الأعضاء التناسلية. وسمع روايات عن سجناء يحتجزون في زنانات تستخدم عادة لكلاب السجن، كوسيلة لمعاقتهم. وكما هو الحال في لقاءاته السابقة مع السجناء، قيل له بأن ثمة نقصاً في الاستفادة من الرعاية الطبية، حيث يضطر السجناء لدفع ثمن الدواء على نفقتهم الخاصة.

٤٩ - ووجه المقرر الخاص نداء عاجلاً مشتركاً إلى الحكومة في ٢١ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن قضية هنين ماي أونغ (المعروفة أيضاً باسم "آي النبيلة")، وهي عضو في اتحاد النقابات الطلابية لعموم بورما وطلاب جيل ٨٨، تقضي عقوبة سجن لمدة ١١ سنة لانتهاك أحكام المادة ٩٦/٥ (٤) من قانون حماية النقل السلمي المنظم لمسؤولية الدولة والأداء الناجح

(٣) Human Rights Watch and Karen Human Rights Group, Dead Men Walking: Convict Porters on the

Front Lines in Eastern Burma، تموز/يوليه ٢٠١١، متاح على الموقع التالي: [www.hrw.org](http://www.hrw.org).

لمهام المؤتمر الوطني لمناهضة الاضطرابات وحركات المعارضة (رقم ٥)، والمادة ٥٠٥ (ب) من قانون العقوبات، والمادة ٦ من القانون المتعلق بتكوين المنظمات. وتقضي هينين ماي أونغ عقوبتها في سجن مونيوا النائي في منطقة ساغايينغ، على بعد ٥١٧ ميلا من يانغون حيث تعيش عائلتها. وكانت محتجزة بمفردها في زنزانة، في حالة حبس انفرادي أساسا، مع حظر الزيارات العائلية عليها، لقيامها بكتابة رسالة مفتوحة وجهتها إلى الرئيس ثين سين، تشجب فيها بشدة التصريحات التي أدلى بها في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١١ نائب الرئيس يو تين أونغ ميينت لعضو مجلس شيوخ الولايات المتحدة جون ماكين من أنه ليس هناك أي سجناء سياسيين في ميانمار. وعندما حاول والد هينين ماي أونغ زيارتها في ٧ تموز/يوليه، قال له مأمور السجن وأحد ضباط المخابرات إن الزيارات العائلية حُظرت عليها لأنها انتهكت أنظمة السجن. ولم يوضَّح له المأمور أي قاعدة انتهكت. ولم يتمكن الوالد أيضا من إيصال مجموعة من الأطعمة التكميلية والأدوية الأساسية إلى هينين ماي أونغ، التي تعاني من الصُّفار.

٥٠ - ويذكر المقرر الخاص الحكومة بأنه من واجبها أن تكفل حق هينين ماي أونغ في السلامة البدنية والعقلية. ويذكر بالفقرة ١ من قرار مجلس حقوق الإنسان ٨/٨، الذي ”يدين جميع أشكال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي هي محظورة وستظل محظورة في أي زمان وأي مكان، ومن ثم لا يمكن أبداً تبريرها، ويطلب إلى جميع الحكومات أن تنفذ تنفيذاً كاملاً حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة“. وعلاوة على ذلك، تنص المادة ٧ من المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء على أن ”يُضطلع بجهود لإلغاء عقوبة الحبس الانفرادي أو للحد من استخدامها، وتشجّع تلك الجهود“ (على نحو ما أكدته الجمعية العامة في قرارها ١١١/٤٥). ويلفت الانتباه أيضا إلى المبدأ ١٩ من مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٧٣/٤٣، والتي تنص على أن ”يكون للشخص المحتجز أو المسجون الحق في أن يزوره أفراد أسرته بصورة خاصة وفي أن يتراسل معهم، وتتاح له فرصة كافية للاتصال بالعالم الخارجي“. ويلفت الانتباه أيضا إلى المادة ٣٧ من القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، التي اعتمدها في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٥٥ مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، والتي تنص على أن ”يسمح للسجين، في ظل الرقابة الضرورية، بالاتصال بأسرته وبذوي السمعة الحسنة من أصدقائه، على فترات منتظمة، بالمراسلة وبتلقي الزيارات على السواء“.

## جيم - قضايا أخرى متصلة بالحقوق المدنية والسياسية

٥١ - سلّط المقرر الخاص الضوء، في تقاريره السابقة وفي لقاءاته مع مختلف الجهات الحكومية التي تحاور معها، على العديد من القوانين المحلية التي ما زالت تستخدم لتقييد الحريات الأساسية، ومنها قانون حماية الدولة (١٩٧٥)، وقانون الجمعيات غير المشروعة (١٩٠٨)، والمواد ١٤٣ و ١٤٥ و ١٥٢ و ٥٠٥ و ٥٠٥ (ب) و ٢٩٥ (ألف) من قانون العقوبات، وقانون التلفزيون والفيديو (١٩٨٥)، وقانون الصور المتحركة (١٩٩٦)، وقانون علم الحاسوب وتطويره (١٩٩٦)، وقانون تسجيل دور الطباعة والنشر (١٩٦٢). وقالت الحكومة إنها بصدد مراجعة التشريعات لمواءمة القوانين المعنية مع الدستور، وبشكل واضح مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفق ما أوصى به المقرر الخاص مرارا وتكرارا (أول عنصر من عناصر حقوق الإنسان الأساسية التي أوصى بها). ويلاحظ أنه على الرغم من التأكيدات بأن عملية المراجعة هذه كانت جارية بالفعل في شباط/فبراير ٢٠١٠، فإنه لم يعلن عن أي نتائج. ومع ذلك، فإن من دواعي التشجيع أن عملية المراجعة مستمرة، بما في ذلك خلال الدورة العادية الثانية للبرلمان. ونظرا للالتزام المعلن للحكومة باحترام سيادة القانون، وتمشيا مع توصيات المقرر الخاص السابقة بشأن هذه المسألة، فإنه يأمل تسريع وتيرة هذه الجهود وتحديد تواريخ معينة لانتهاء من المراجعة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا تحديد التشريعات ذات الأولوية التي ينبغي مراجعتها على وجه السرعة، بما في ذلك تلك الأحكام التي حددها المقرر الخاص. وقد عبّرت عن موقف مماثل لجنة حرية تكوين الجمعيات التابعة لمنظمة العمل الدولية، في أيار/مايو ٢٠١١، عندما حثت الحكومة على إلغاء قانون الجمعيات غير المشروعة واعتماد جميع التدابير والآليات اللازمة لكفالة حقوق العمال وأرباب العمل، بما يتماشى مع أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.

٥٢ - وحرية الرأي والتعبير والاجتماع وتكوين الجمعيات ضرورية لحسن سير مجتمع ديمقراطي ما. وهي حقوق أساسية منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها تلك التي تعتبر ميثاقا طرفا فيها: اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي. وينص دستور ٢٠٠٨ أيضا على حرية التعبير والرأي والاجتماع. وتنص الديباجة (الفقرة ٨) على العدالة والحرية والمساواة. وتعلن المادة ٦ (د) أن المبادئ الأساسية للاتحاد تتمثل في ازدهار نظام ديمقراطي حقيقي منظم متعدد الأحزاب. وتنص المادتان ٤٠٦ (أ) و (ب) على حق أي حزب سياسي في تنظيم صفوفه بحرية والمشاركة والمنافسة في الانتخابات. وتنص المادة ٣٥٤ على أن لكل مواطن

الحرية في التعبير بحرية عن قناعاته وآرائه ونشرها، وفي التجمع السلمي بدون أسلحة، وفي تكوين الجمعيات والمنظمات.

٥٣ - والحق في حرية التعبير مرتبط بدور وسائط الإعلام. وقد تضمن برنامج الإصلاح المكون من ١٠ نقاط، والذي حدد الرئيس خطوطه العريضة أمام البرلمان، تعديل بعض قوانين الصحافة بما يتماشى مع أحكام الدستور. وأثناء بعثة المقرر الخاص إلى ميانمار، أشارت بعض الجهات المحاورة إلى أن الرقابة على وسائط الإعلام قد خفت. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، أزيلت الشعارات المتقدمة لوسائط الإعلام الأجنبية من الصحف الحكومية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، نُشر مقال بقلم داو أونغ سان سوو كيمي في مجلة محلية، وهو أول منشور لها منذ ٢٣ عاما. ومع ذلك، فقد تلقى المقرر الخاص تقارير عن استمرار القيود المفروضة على وسائط الإعلام. وعلى سبيل المثال، أُمرت وسائل نشر الأخبار داخل ميانمار ألا تنشر سوى روايات الصحف التي تديرها الدولة بشأن القتال الدائر بين الحكومة وجيش استقلال كاشين في ولاية كاشين. واعتبارا من ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، لم تعد المنشورات التي تركز على الرياضة والصحة والفنون وأدب الطفل والتكنولوجيا بحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة للنشر، ولكن يتعين عليها أن تقدم بعد ذلك نسخا إلى شعبة فحص الصحف وتسجيلها. وما زال يتعين عرض المنشورات التي تركز على الأخبار والجريمة والتعليم والاقتصاد والدين على هيئة الرقابة قبل النشر.

٥٤ - وأصدرت وزارة الإعلام لائحة تقتضي من أصحاب المنشورات إيداع مبلغ قدره ٥ ملايين كيات (نحو ٨٨٢ دولارا) لدى مجلس الرقابة، وتنص على أنه في حال انتهاك القواعد ثلاث مرات، سيصادر هذا المبلغ في المرة الرابعة. ووفقا للتقارير، فقد أنشئ مجلس رقابة جديد تابع لوزارة الإعلام للتحقيق في الانتهاكات. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، أصدر المجلس إخطارات، بينها الإخطار رقم ٤٦، الذي يحظر نشر وتوزيع مواد تتعارض مع القضايا الوطنية الثلاث (عدم تفكيك الاتحاد، وعدم هدم صرح التضامن الوطني، وتكريس السيادة الوطنية)؛ أو مع الدستور؛ أو مع قانون الأسرار الرسمية، بما يضر بالعلاقات بين الإثنيات أو الأديان الوطنية، ويزعزع حالة السلام والهدوء أو يحرض على الاضطرابات، ويحرض أفراد القوات المسلحة على ارتكاب أعمال خيانية أو يؤدي إلى إخلالهم بواجباتهم العامة. ويشدد المقرر الخاص على أن هذه القيود المبهمة، ذات الطابع الشمولي، مماثلة في طبيعتها للقوانين التي ظلت تُستخدم لسنوات عديدة لإدانة سجناء الرأي.

٥٥ - وأبلغ وزير العمل، أونغ كيمي، المقرر الخاص بأن مشروع قانون بشأن النقابات العمالية قد قُدّم إلى لجنة مشاريع القوانين في البرلمان للنظر فيه. وساعدت منظمة العمل

الدولية في صياغة هذا القانون بسبل منها إيفاد فريق استشاري تابع للمنظمة إلى ميانمار في تموز/يوليه ٢٠١١. ويرحب المقرر الخاص بهذا التطور، ويأمل أن يكون مشروع القانون، بصيغته المعتمدة، مطابقاً للمعايير الدولية.

٥٦ - واعترف الرئيس ثين سين علناً بأن العديد من الأفراد والمنظمات، داخل البلد وخارجه، لا يقبلون الحكومة الجديدة ولا الدستور. غير أنه أكد على أهمية إظهار حسن النية، وحث هذه الأطراف الفاعلة على المشاركة في الانتخابات وفقاً للعملية الديمقراطية وممارسة حقوقها الدستورية بالوسائل المشروعة إذا كانت ترغب في تغيير الدستور. كما ذكر وزير الخارجية، وونا ماونغ لوين، مؤخراً أن من يرغبون في المشاركة في المداولات المتعلقة بمستقبل الأمة ينبغي لهم أن يشكلوا حزبا سياسيا، وأن يُنتخبوا ويشاركون في الهيئات التشريعية باعتبارهم ممثلين للشعب، وفقاً للدستور.

٥٧ - ولا تزال هناك تساؤلات بشأن وضع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، التي أعلنتها الحكومة حزبا غير قانوني بسبب عدم إعادة تسجيل نفسها للمشاركة في انتخابات عام ٢٠١٠. وقد استنفذت الرابطة منذ ذلك الحين جميع السبل القانونية للطعن في قرار حلها رسمياً. وفي ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، نشرت صحيفة نيو لايت أوف ميانمار خبراً بشأن رسالة وجهتها وزارة الداخلية إلى داو أونغ سان سو كيي، تذكر فيها أن حزبا يخرق القانون باحتفاظه بمكاتب للحزب وعقد اجتماعات وإصدار بيانات. وجاء في الرسالة أنه "إذا كانوا يريدون حقاً قبول الديمقراطية وممارستها بفعالية، فإن عليهم وقف هذه الأعمال التي يمكن أن تضر بالسلام والاستقرار وسيادة القانون، وبوحدة الشعب، بما في ذلك الرهبان وأفراد القوات المسلحة". ويشير المقرر الخاص إلى أن الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية وداو أونغ سان سو كيي يمثلان أصحاب مصلحة أساسيين ينبغي إشراكهم في العملية السياسية. فالمصالحة الوطنية تقتضي إجراء حوار حقيقي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك، فإنه يرحب بالمحادثات التي جرت بين الوزير أونغ كيي وداو أونغ سان سو كيي في ٢٥ تموز/يوليه و ١٢ آب/أغسطس، ويلاحظ مع التقدير الاجتماع الذي عُقد مع الرئيس ثين سين في ١٩ آب/أغسطس، والذي أعقبته تصريحات علنية بشأن ضرورة التعاون. ويأمل في أن تسهم هذه المحادثات في تعزيز حوار حقيقي بين الحكومة وأهم رموز المعارضة السياسية.

٥٨ - ويلاحظ المقرر الخاص مع التقدير أن داو أونغ سان سو كيي تمكنت من السفر، دون مشاكل، خارج يانجون للمرة الأولى، في الفترة من ٤ إلى ٨ تموز/يوليه ٢٠١١، عندما قامت برحلة خاصة إلى باغان، ثم في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١١ عندما سافرت إلى باغو لتلتقي بأناصرها وتفتتح مكتبتين وتخطب الجمهور. ومع ذلك، يكرر أنه ينبغي السماح لداو أونغ

سان سو كيبى بالسفر دون قيود، والسماح لها بممارسة حقها في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الاجتماع، وأن هذه الحريات ينبغي أن تكون القاعدة العامة لا الاستثناء.

## دال - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٩ - قدمت خطابات الرئيس التي ألقاها بمناسبة توليه مهام منصبه عدة التزامات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويشمل برنامج الإصلاح المكون من ١٠ نقاط حماية حقوق المزارعين، وخلق فرص العمل وحماية حقوق العمال، وإصلاح الرعاية الصحية العامة والضمان الاجتماعي، ورفع معايير التعليم والمعايير الصحية وتعزيز الحفاظ على البيئة.

٦٠ - وبالإضافة إلى هذه الالتزامات، يشعر المقرر الخاص بالتشجيع لما لاحظته من مبادرات في الآونة الأخيرة، من قبيل سن تشريع جديد للاستثمار؛ وعقد حلقة عمل وطنية أخرى حول التنمية الريفية وتخفيف وطأة الفقر، في أيار/مايو ٢٠١١، ووضع خطة عمل (تغطي الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٥) بشأن هذه المسألة؛ وانعقاد المنتدى الثالث لشركات التنمية، في حزيران/يونيه ٢٠١١، بتنظيم مشترك بين الحكومة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتنظيم حلقة عمل على المستوى الوطني حول الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، آب/أغسطس ٢٠١١، ودعيت إليها داو أونغ سان سو كيبى. كما يحيط علما باعتزام الحكومة المعلن خفض معدل الفقر في ميانمار من ٢٦ في المائة إلى ١٦ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٦١ - وقد أخذ المقرر الخاص في تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس ٢٠١١ (A/HRC/16/59)، يتناول بشكل صريح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: تلك الفئة من حقوق الإنسان ذات الصلة بمكان العمل، والضمان الاجتماعي، والحياة الأسرية، والمشاركة في الحياة الثقافية، ومستوى معيشي لائق يتضمن الحصول على الغذاء والمياه والسكن والتعليم والرعاية الصحية. وأشار إلى أن التقاعس عن التصدي للتمييز المتعمد وعدم المساواة في التمتع بهذه الحقوق سوف يقوض الجهود الرامية إلى بناء مستقبل أفضل لشعب ميانمار.

٦٢ - وخلال بعثة الممثل الخاص إلى ميانمار، شدد العديد من المحاورين، على مدى حرمان الشعب من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما في مناطق الحدود العرقية. ويرتبط هذا ارتباطا وثيقا بالحاجة إلى التصدي فورا للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية الطويلة الأجل التي تواجه ميانمار. وسُلط الضوء على وجه التحديد على الشواغل المتعلقة بتوفر التعليم والرعاية الصحية وسهولة الحصول عليهما، فضلا

عن الحاجة لتدريس لغات الأقليات الاثنية في المدارس الواقعة في مناطق الأقليات، مما يعكس القضايا التي كان المقرر الخاص قد أثارها سابقاً.

٦٣ - وقد وجدت دراسة حديثة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في الحكومة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالة التنمية الدولية السويدية، أن ولاية شين ما زالت أفقر ولاية من بين ١٤ منطقة وولاية في ميانمار، حيث يقع ٧٣,٣ في المائة من السكان تحت خط الفقر، بينما يبلغ معدل الفقر في ولاية كايا ١١,٤ في المائة، وبلغ هذا المعدل في إقليم يانجون ١٦,١ في المائة، وأن ولاية راخين، التي تبلغ نسبة الفقر بها ٤٣,٥ في المائة، هي ثاني أفقر ولاية.

٦٤ - وقد أبرزت شواغل أخرى حقوق تملك الأراضي والسكن، وخاصة فيما يتعلق بآثار مشاريع البنية التحتية، ومصادرة الأراضي من قبل الجيش لأغراض إقامة الثكنات ومعسكرات الجيش، وإنتاج الغذاء للجنود، وما يترتب عليه من تعيين "المناطق الأمنية العليا" التي يحظر الناس من الوصول إليها؛ واستغلال الموارد الطبيعية وعمليات التهجير المتعمد للسكان من أجل تغيير التركيبة الديمغرافية لمناطق بعينها، بما في ذلك ولاية راخين الشمالية؛ والتشرد الناجم عن التنمية. وينتج عن انتهاكات حقوق تملك الأراضي والسكن الفقر والتشرد وتدمير سبل العيش، بل وتدمير الثقافات والمعارف التقليدية أيضاً. وتحدد التقديرات عدد المشردين قسراً في ميانمار منذ عام ١٩٦٢ بسبب الكوارث الطبيعية والتراعات المسلحة، والزيادة المطردة في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الإنمائية، بما يزيد عن ١,٥ مليون شخص.

٦٥ - وقد أبرزت منظمات المجتمع المدني في كاريبي خلال زيارة المقرر الخاص إلى ماي هونغ سون في تايلند في أيار/مايو ٢٠١١، مشكلة مشاريع البنية التحتية في ولاية كايا. ويبدو أن بناء سد مويبي ومحطة الطاقة الكهرومائية في لويتا كانا من العوامل التي أدت إلى الأعمال العسكرية في عام ١٩٩٦، وبالتالي إلى تشريد جماعي للسكان إلى مواقع إعادة التوطين وعبر الحدود إلى تايلند. فقد صدرت الأوامر لما لا يقل عن ١٨٣ قرية، تغطي على الأقل نصف المساحة الجغرافية للولاية بأكملها ويقدر مجموع سكانها بما بين ٢٥ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ شخص، بالانتقال إلى مواقع إعادة التوطين المختلفة خلال مهلة زمنية محدودة أو حتى بدون مهلة، من أجل قطع الدعم المدني عن الحزب التقدمي الوطني الكاريبي بعد اختراق اتفاق وقف إطلاق النار في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي حين أن معظم الطاقة التي تنتجها هذه المشاريع تذهب إلى وسط ميانمار، ولا يستفيد منها سكان القرى المحليون إلا بقدر محدود، فقد خضع هؤلاء السكان للعمالة القسرية بما في ذلك توفير دوريات

الحراسة من أجل حماية المنشآت، كما أصبحوا عرضة للألغام الأرضية المستخدمة في حماية الممتلكات. ولم يتم إجراء تقييمات الأثر البيئي أو الاجتماعي للمشاريع. وبالمثل لم تجر أي مشاورات مجدية مع المجتمعات المحلية، رغم أن زعماء القرى في المجتمعات المتضررة توفرت لهم على ما يبدو الفرص لإدراج الدخل.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٠، وافقت الحكومة على بناء ثلاثة سدود جديدة على نهر سالوين في ولاية كاياه، بالتعاون مع مؤسسة داتانغ الصينية المملوكة للدولة، وتفيد الأنباء الواردة أن ثمة دراسات مسحية يقوم بها مهندسون برفقة دوريات حراسة من الجيش. وثمة ما يبعث على القلق الشديد بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المنطقة، ولا سيما السكان الأصليون من قبيلة يتنال كاريني التي لم يتبق منها سوى ألف فرد مهددين بالترحيل القسري ومصادرة الأراضي وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان. ويشير المقرر الخاص إلى أن عددا من المواد في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، تنص صراحة على الموافقة الحرة المسبقة المستنيرة. وتشترط المادة ٣٢/٢ على الدول أن تتشاور وتتعاون بحسن نية مع الشعوب الأصلية المعنية من خلال المؤسسات التي تمثلها للحصول على موافقتها الحرة والمستنيرة قبل إقرار أي مشروع يؤثر في أراضيها أو أقاليمها ومواردها الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بتنمية أو استخدام أو استغلال الموارد المعدنية أو المائية أو الموارد الأخرى. والإعلان صريح أيضا في وجوب عدم نقل الشعوب الأصلية إلى مواقع أخرى دون موافقتها.

٦٧ - ويبدو أن التوترات التي أدت إلى التراجع المسلح الحالي في ولاية كاشين قد تفاقمت من جراء موافقة الحكومة على قيام الصين بتشييد سبعة مشروعات كهرومائية رئيسية فوق أراضي كاشين. وبينما ستنطوي المشروعات على قدر كبير من تشريد السكان وتدمير سبل العيش على الصعيد المحلي وفيضانات في أجزاء شاسعة من أراضي كاشين، يبدو أنه قد تم تجاهل مخاوف الجماعة الإثنية، حتى الآن إلى حد كبير. وفي آذار/مارس ٢٠١١، أرسلت منظمة استقلال كاشين رسالة إلى السلطات المركزية في الصين، تتضمن تفاصيل بواعث قلقها وتلتزم الدعم في حل هذه القضية. وبالمثل، أدى تصاعد القتال في ولاية كايين حيث يخطط لسد هانجي، إلى فرار آلاف اللاجئين الجدد إلى تايلند.

٦٨ - ويبدو أن هناك المزيد من المشاريع الجديدة قيد التطوير ويتم حاليا بناء أكثر من ٢٥ سدا كبيرا للطاقة الكهرومائية أو التخطيط لها على جميع الأنهار الرئيسية، حيث تأتيتها الاستثمارات بصفة رئيسية من البلدان المجاورة التي ستصدر إليها معظم الطاقة، رغم أن الكهرباء لا يستطيع الحصول عليها حاليا سوى ١٣ في المائة من سكان ميانمار. وتقع جميع هذه السدود المخطط لها في المناطق الإثنية. وتشمل المشاريع الأخرى ميناء بحريا عميقا

وخطوط أنابيب الغاز والنفط ومناجم تشارك فيها شركات متعددة الجنسيات من تايلند وجمهورية كوريا والصين والهند وبلدان أخرى، بما في ذلك شركات من أوروبا وأمريكا الشمالية، بالرغم من الجزاءات التي لا تجيز عقود الخدمة. وتحتاج ميانمار إلى قاعدة قوية من سيادة القانون من أجل ضمان حقوق السكان في سياق مشاريع البنية التحتية هذه. وثمة حاجة إلى إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية بطريقة مجدية، وهو ما يبدو أنه لم يحدث في معظم الحالات. ويجب تسجيل عائدات هذه المشاريع بشكل مناسب واستخدامها لمصلحة شعب ميانمار تفعيلاً لحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تقع على عاتق الشركات الخاصة التي تشارك في هذه المشاريع مسؤولية عدم المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان.

٦٩ - وفي حين أن الحكومة كانت هي المسؤولة بصورة مباشرة عن المشاريع الاقتصادية قبل عام ١٩٨٨، فقد ظهرت منذ ذلك الحين مصالح تجارية خاصة على الصعيد المحلي لها صلات قوية بالجيش، مما أدى بعض الشيء إلى تعقيد الأدوار التي يلعبها كل من هذه الشركات والحكومة في تورطهما معا في انتهاكات حقوق الإنسان باسم القانون. فعلى سبيل المثال، قامت شركة هتو للبناء، التي يمتلكها رجل أعمال قوي النفوذ في ميانمار وله صلات قوية بالمؤسسة العسكرية، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإخلاء أرض تمتلكها مجموعة من المزارعين، كانت تستخدم في الزراعة، وذلك من أجل إنشاء طريق موصل إلى موقع مصنع للصودا الكاوية والكلوريد المتعدد الفينيل في مقاطعة ماغواي. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١١، قدم أربعة مزارعين شكوى بشأن محاولات قامت بها شركة هتو للاستيلاء على أراضيهم مقابل مبلغ أقل من قيمتها بكثير؛ وقد رفضت شكواهم في المحكمة على أساس أن الاستيلاء على الأرض كان يتم من أجل مشروع حكومي وإن كانت الشركة من شركات القطاع الخاص. وفي وقت لاحق هاجمت عصابة مكونة من عشرين رجلا جماعة من هؤلاء المزارعين، مما أسفر عن إصابة اثنين منهم، ووجهت سلسلة من التهم الجنائية إلى المزارعين. وسرعان ما أحيلت القضية إلى المحكمة وأدين المزارعون<sup>(٤)</sup>. ونظرا لموجة عمليات الخصخصة التي حدثت في العام الماضي، وتم بعضها في ظروف مريبة، بالإضافة إلى خطط الحكومة الجديدة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، تتاب المقرر الخاص مخاوف من زيادة مصادرة الأراضي وغير ذلك من أشكال الإكراه من قبل الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بالتواطؤ مع الجيش والحكومة.

(٤) متاح على Asian Human Rights Commission, Urgent Appeal Case: AHRC-UAC-073-2011, 7 April 2011, www.humanrights.asia.

٧٠ - وفي حين أن ميانمار ليست طرفاً في أي من العهدين الدوليين الأساسيين لحقوق الإنسان، فإن الحق في السكن الملائم هو حق معترف به في المادة ٢٥، الفقرة ١، من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك في المعاهدتين اللتين صدقت عليهما ميانمار: في المادة ١٤ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمادة ٢٧، من اتفاقية حقوق الطفل.

٧١ - ولا تتطلب التزامات الحكومة بإعمال الحق في السكن الملائم توفير السكن ولكن تيسير الشروط، من خلال القانون والسياسات، حتى يتسنى للمواطنين الحصول على السكن الملائم. والحكومة ملزمة بعدم الطرد القسري للأفراد وحمايتهم من الطرد القسري من قبل أطراف ثالثة. وقد نصت لجنة حقوق الإنسان، في قرارها ٧٧/١٩٩٣، على أن "ممارسة الإخلاء القسري تشكل انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في السكن اللائق".

٧٢ - وفي هذا السياق، يذكر المقرر الخاص الحكومة بحق الضحايا في استرداد الممتلكات، مما يعتبر أحد مبادئ عدالة استعادة الحقوق، وهو مبدأ يعطي جميع اللاجئين والمشردين الحق في العودة إلى منازلهم وأراضيهم السابقة وامتلاك منازلهم وأراضيهم مع إصلاح أي تلف أو إعادة بناء ما تم تدميره من ممتلكات، بموجب مبادئ إعادة المساكن والممتلكات للاجئين والمشردين، التي اعتمدها اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في ٢٠٠٥، في قرارها ٢١/٢٠٠٥. ويلاحظ المقرر الخاص أن حقوق الاسترداد لا تقتصر على الأشخاص الذين لديهم سندات ملكية الأراضي، ولكن تشمل أيضاً المستأجرين وغيرهم من الشاغلين القانونيين للأرض. وإذا كانت العودة إلى البيت أو الأرض القديمة غير ممكنة، يكون للمشردين الحق في التعويض عما تكبدوه من خسائر و/أو الحصول على منزل جديد و/أو أرض جديدة. ومن الضروري أن تعتمد الحكومة قواعد وسياسات، في هذا الصدد تضمن سير الأمور بطريقة مستقلة ومحيدة.

## خامساً - الحقيقة والعدالة والمساءلة

٧٣ - على نحو ما ورد في التقارير السابقة، يساور المقرر الخاص القلق إزاء نمط الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان وهو نمط استمر لسنوات طويلة ولا يزال موجوداً حتى اليوم، على الرغم من إقامة نظام سياسي جديد. ويؤكد مجدداً أن تدابير العدالة والمساءلة، فضلاً عن التدابير الرامية إلى كفالة التوصل إلى الحقيقة، هي تدابير جوهرية إذا كان لميانمار أن تواجه ماضيها وأن تتصدى لتحديات حقوق الإنسان الراهنة، وأن تمضي قدماً نحو المصالحة الوطنية.

٧٤ - ويكرر المقرر الخاص التأكيد على أن المسؤولية الأساسية عن معالجة هذه المشكلة وإنهاء حالة الإفلات من العقاب تقع على عاتق حكومة ميانمار. فالتحقيق مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ومحاکمتهم، ليس مجرد التزام، ولكنهما كفيلا ببردع الانتهاكات في المستقبل وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. وإذا لم تتحمل الحكومة هذه المسؤولية، فإن المسؤولية تقع، عندها، على عاتق المجتمع الدولي. وبناء على ذلك، سبق أن أوصي المقرر الخاص بأن ينظر المجتمع الدولي في إنشاء لجنة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان التي يمكن أن ترقى إلى مستوى الجرائم ضد الإنسانية و/أو جرائم الحرب. وهو يوضح أن هذا ليس إلا أحد الخيارات لكفالة إقامة العدل، وتحقيق المساءلة، والحيلولة دون الإفلات من العقاب.

٧٥ - وفي عام ١٩٩٨، خلّصت لجنة دولية للتحقيق، عينتها منظمة العمل الدولية في عام ١٩٩٧، إلى أن "القانون الوطني في ميانمار ينتهك الالتزام بمنع السخرة والعمل القسري، وأن هذا الانتهاك يشيع في الممارسة العملية على نطاق واسع وبطريقة منهجية وذلك في إغفال تام لكرامة الإنسان وسلامته وصحته واحتياجاته الأساسية". وامتنعت الحكومة، التي دعيت للمشاركة في الإجراءات، عن المشاركة في التحقيق ورفضت السماح للجنة بزيارة البلد. وتلقت اللجنة ما يزيد عن ٦٠٠٠ صفحة من الوثائق واستمعت إلى شهادات ممثلين عن المنظمات غير الحكومية وإلى ما يزيد عن ٢٥٠ من شهود العيان ممن تعرضوا إلى ممارسات السخرة مؤخرا. وتشمل نتائج تحقيق اللجنة في السخرة اعترافا بالمشكلة وبعض الجهود المبذولة للتصدي لها، بوسائل منها التعاون اللاحق النشط من قبل الحكومة مع منظمة العمل الدولية عن طريق تفاهم تكميلي وبالمثل، يمكن أن تساعد هذه النتيجة الإيجابية الحكومة في التصدي للانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني.

٧٦ - وأكد المقرر الخاص مرارا وتكرارا أثناء بعثته في ميانمار على أهمية قيام هيئة مستقلة ومحايدة بإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وذلك من أجل الوصول إلى الوقائع. وفي هذا الصدد، فقد أُبلغ مرة أخرى أن هيئة حقوق الإنسان في ميانمار، برئاسة وزير الداخلية، قد أنشأت فريقا للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان كلما تقدم المواطنون بشكاوى بشأنها ولاتخاذ إجراءات عقابية ضد مرتكبيها. ولاحظ، مع ذلك، أن هيئة حقوق الإنسان في ميانمار لا تعمل بموجب أي تشريع بل بموجب أحكام الإخطار ٢٠٠٧/٥٣، الذي أورد في ثلاث فقرات تكوين الهيئة واختصاصاتها الواسعة النطاق وهي: دراسة العمل المتصل بالأمم المتحدة وبحقوق الإنسان الدولية وتقديم مقترحات بشأنها؛ ودراسة مسألة إنشاء لجنة حقوق الإنسان في ميانمار وتقديم مقترحات بهذا الشأن؛ وإنشاء أفرقة عاملة حسب الاقتضاء. ولم ترد أية إشارة إلى سلطة إجراء التحقيقات أو إلى آلية تلقي الشكاوى.

٧٧ - وتلقى المقرر الخاص، أثناء بعثته، معلومات مفادها أن الحكومة تعتزم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أصدرت الحكومة الإخطار ٢٠١١/٣٤ بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار "بهدف تعزيز وحماية الحقوق الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في الدستور". وتلقى المقرر الخاص أيضا معلومات مفادها أن الحكومة تعتزم إجراء أبحاث بشأن اختصاصات لجان حقوق الإنسان الأخرى المنشأة خلال مراحل التحول الديمقراطي.

٧٨ - وتتألف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار من ١٥ عضوا، معظمهم من المسؤولين السابقين في حكومة ميانمار. وهناك الكثير من الأسئلة بشأن دور هذه المؤسسة وعملها وما إذا كانت ستمثل، من حيث الاستقلال والفعالية، بالمبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، والتي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٤٨. وفي هذا الصدد، يلاحظ المقرر الخاص أن المؤسسات المستقلة والموثوق بها والفاعلة التي تمثل لمبادئ باريس يمكن أن تكون آلية هامة لتلقي الشكاوى والتحقيق في الانتهاكات، وبالتالي الاضطلاع بدور محوري في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد.

٧٩ - ويشدد المقرر الخاص على أن المؤسسات والأدوات القائمة في ميانمار والمنوط بها التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان يجب عليها في نهاية المطاف أن تفي بالمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة إمكانية الوصول إلى سبل الانتصاف والحصول على التعويضات يجب معالجتها. والحق في الانتصاف من الحقوق المعترف بها في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان وجرى تفصيله في قرار الجمعية العامة ١٤٧/٦٠، الذي اعتمدت الجمعية بموجبه المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الانتصاف والجزر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

٨٠ - ويعتقد المقرر الخاص أن هناك تفهما واعترافا متزايدين في بعض دوائر الحكومة وبين غيرها من أصحاب المصلحة في البلد بشأن المسؤوليات الرئيسية للسلطات فيما يتعلق بتدابير الحقيقة والعدالة والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية السابقة والمستمرة لحقوق الإنسان. ويشجع الحكومة مرة أخرى على التدليل على استعدادها لمعالجة هذه الشواغل ولاتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان بشكل مستقل ومحيد وموثوق به، ودون تأخير، والتزامها بذلك كله.

## سادسا - التعاون الدولي

٨١ - استطاع المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار، السيد فيجاي نامبيار مواصلة مساعي الأمين العام الحميدة أثناء زيارته اللتين قام بهما في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١. ويبقى المقرر الخاص على صلة وثيقة بالمستشار الخاص.

٨٢ - وقد شاركت حكومة ميانمار على نحو يتسم بالنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل لدى النظر في تقريرها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ واعتماد النتيجة في حزيران/يونيه ٢٠١١.

٨٣ - ومن المقرر أن تنظم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل تدريبية لمسؤولي الحكومة خلال عام ٢٠١١. وتأتي هذه في أعقاب حلقة عمل تدريبية مماثلة لمسؤولي الحكومة، عقدت في عام ٢٠١٠.

٨٤ - ويرحب المقرر الخاص بعودة لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى ميانمار عن طريق الزيارة التي قام بها ثلاثة مسؤولين من إدارة هندسة المياه والموئل بلجنة الصليب الأحمر الدولية إلى ثلاثة سجون (سجن مياونغميا، وسجن موليين وسجن با - ان)، في يومي ١ و ٢ تموز/يوليه ٢٠١١. ويحث الحكومة مرة أخرى على إتاحة الفرصة للجنة الصليب الأحمر الدولية للوصول إلى السجون والسجناء، وذلك وفقا لإجراءاتها الموحدة المعمول بها في جميع أنحاء العالم.

٨٥ - وقدمت منظمة العمل الدولية مساعدة إلى الحكومة بشأن صياغة قانون النقابات. ويأمل المقرر الخاص أن يتماشى التشريع، بصيغته المعتمدة، مع التزامات ميانمار الدولية بموجب الاتفاقية رقم ٨٧، التي صادقت عليها ميانمار.

٨٦ - وأشار الرئيس في خطاب تنصيبه إلى أن الحكومة تعترف بالعمل في تعاون مع المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية في قطاعي التعليم والصحة.

٨٧ - ولاحظت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحسنا نسبيا في قدرتها على الحصول على أذونات لتنفيذ أنشطتها في ميانمار وتيسيرها، ولا سيما مشاريعها المتعلقة بتقديم المعونة في ولاية راخين. وقد تحسن نسبيا أيضا التعاون مع الحكومة من أجل التخطيط المستقبلي وحل شواغل المفوضية في الميدان. وتتعاون المفوضية بشكل مباشر وغير مباشر مع هيئات الإدارة المحلية في دعم التعليم الرسمي وغير الرسمي؛ والصحة؛ والمياه؛ والصرف الصحي والنظافة الصحية؛ ومشاريع تنمية الهياكل الأساسية.

## سابعاً - الاستنتاجات

٨٨ - هذه لحظة هامة في تاريخ ميانمار وهناك فرص حقيقية لإحداث تطورات إيجابية ومجدية لتحسين حالة حقوق الإنسان وتعميق الانتقال نحو الديمقراطية. وقد اتخذت الحكومة الجديدة عدداً من الخطوات تحقيقاً لهذه الغايات.

٨٩ - ومع ذلك، لا تزال هناك مسائل خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان وتشمل مجموعة واسعة النطاق من الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية وهي في حاجة إلى معالجتها. وينبغي على الحكومة الجديدة تكثيف جهودها لتنفيذ التزاماتها التي قطعتها على نفسها والوفاء بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

٩٠ - ويرى المقرر الخاص أن تدابير العدالة والمساءلة، فضلاً عن التدابير التي تكفل الوصول إلى الحقيقة، هي مسائل جوهرية إذا كان ميانمار أن تواجه ماضيها والتحديات الراهنة لحقوق الإنسان، وأن تسير قدماً نحو تحقيق المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية. وفي هذا السياق، يؤكد المقرر الخاص مجدداً أن من الأهمية البالغة أن تجرى التحقيقات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان على نحو يتسم بالاستقلال والحياد والمصداقية، ودون تأخير. وينبغي أن تبدي الحكومة الجديدة على وجه السرعة رغبتها والتزامها من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيد المحلي في هذا الصدد. وينبغي على المجتمع الدولي أن يكون على أهبة الاستعداد للنظر في تلك الخطوات الضرورية لمساعدة ميانمار على الوفاء بالتزاماتها الدولية، التي يمكن أن تشمل لجنة للتحقيق أو غير ذلك من أشكال المساعدة التقنية.

٩١ - ويجب على المجتمع الدولي أن يظل مشاركاً، وأن يتابع التطورات عن كثب، وأن يدعم الحكومة خلال هذه الفترة الهامة ويعاونها. ويؤكد المقرر الخاص مجدداً على رغبته في العمل مع ميانمار بشكل بناء وتعاوني من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان لشعبها. ويأمل في العودة إلى ميانمار قبل تقديمه لتقريره المقبل إلى مجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس ٢٠١٢.

## ثامناً - التوصيات

٩٢ - يؤكد المقرر الخاص مجدداً على العناصر الأربعة الأساسية لحقوق الإنسان التي حددها والمتصلة باستعراض التشريعات، وسجناء الضمير، والقوات المسلحة والسلطة القضائية (انظر A/63/341، و A/64/318 و A/HRC/10/19).

٩٣ - ويحث المقرر الخاص على أن تولى الأولوية للإفراج عن جميع سجناء الضمير، من دون تأخير وبدون شروط، بوصفه الخطوة المركزية والضرورية نحو تحقيق المصالحة الوطنية، والتي ستجلب المزيد من المنافع إلى الجهود التي تبذلها ميانمار نحو تحقيق الديمقراطية.

٩٤ - ويوصى أيضا بأن تقوم الحكومة بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير فورية لتحسين ظروف الاحتجاز ومعاملة السجناء، مع الامتثال للمعايير الدولية؛ ومعالجة إدعاءات التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاستجواب، واستخدام السجناء بمثابة عمالين أو "كدروع بشرية" للجيش؛ وأن توقف عمليات نقل السجناء إلى سجون في أماكن نائية بحيث يجرمون من زيارات الأسر ومن مجموعات الأدوية الأساسية والأغذية التكميلية وأن تصحح ما تم من هذه العمليات؛

(ب) كفالة احترام حريات التعبير، والاجتماع وتكوين الجمعيات. إزالة القيود المفروضة على تطور الأحزاب السياسية وأنشطتها، واستخلاص الدروس من الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ من أجل ضمان أن تجرى الانتخابات المقبلة على نحو يتسم بالمزيد من الشمول والمشاركة والشفافية ومن ثم، بالمصداقية؛

(ج) تكثيف الجهود من أجل استعراض وتعديل التشريعات والأحكام القانونية المقيدة للحريات الأساسية والمناقضة للمعايير الدولية. والتحديد الواضح لتواريخ مستهدفة لإنجاز ذلك الاستعراض. وينبغي أيضا تحديد التشريع ذي الأولوية للاستعراض العاجل، بما يشمل تلك الأحكام التي سبق أن حددها المقرر الخاص. وتشمل هذه الأحكام ما يلي: قانون حماية الدولة (عام ١٩٧٥)؛ وقانون أحكام الطوارئ (عام ١٩٥٠)؛ وقانون تسجيل دور الطباعة والنشر (عام ١٩٦٢)؛ وقانون حماية النقل السلمي المنظم لمسؤولية الدولة والأداء الناجح لمهام المؤتمر الوطني المناهضة للاضطرابات وحركات المعارضة (رقم ٥) (عام ١٩٩٦)؛ وقانون تكوين المنظمات (عام ١٩٨٨)؛ وقانون التلفزيون والفيديو (عام ١٩٨٥)؛ وقانون الصور المتحركة (عام ١٩٩٦)؛ وقانون علم الحاسوب وتطويره (عام ١٩٩٦)؛ وقانون تكوين الجمعيات غير المشروعة؛ وقانون الاتصالات الإلكترونية؛ والمواد ١٤٣ و ١٤٥ و ١٥٢ و ٥٠٥ و ٥٠٥ (ب) و ٢٩٥ (ألف) من قانون العقوبات؛

(د) اتخاذ المزيد من التدابير الملموسة ليس لكفالة الحماية فحسب، بل أيضا إعمال الحقوق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ توصيات المقرر الخاص السابقة بشأن الحق في التعليم (A/HRC/16/59)؛

(هـ) التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية. وقد جرى النظر في هذا الأمر، حسبما أُبلغ المقرر الخاص خلال اجتماعاته مع السلطات في ميانمار؛

(و) كفالة إجراء تحقيقات في الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان من قبل هيئة مستقلة وعلى نحو يتسم بالحياد والمصداقية، ومن دون تأخير، وذلك بهدف التوصل إلى الوقائع وتوفير سبل الانتصاف بما في ذلك جبر الضرر، وإعادة التأهيل والتعويض. ويحث المقرر الخاص الحكومة على التماس المساعدة التقنية الدولية اللازمة في هذا الصدد؛

(ز) كفالة إنشاء لجنة حقوق الإنسان الجديدة في ميانمار على نحو يمثل للمعايير الدولية ولا سيما مبادئ باريس. وينبغي أن تنشأ لجنة حقوق الإنسان بموجب قانون يسنه البرلمان ينص على عملية شاملة وشفافة لاختيار الأعضاء، بما يشمل لجنة للاختيار تتألف من جميع قطاعات المجتمع. وينبغي أن ينص القانون على استقلال اللجنة من حيث العمل والميزانية وأن تفي بالمتطلبات الأخرى لمبادئ باريس؛

(ح) كفالة تزويد اللجنة بالموارد والقدرات اللازمة لضمان فعاليتها. وينبغي على الحكومة أن تلتزم بالمساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إنشاء هذه المؤسسة الجديدة؛

(ط) المشاركة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والتماس مساعدتها لأغراض متابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي جرى قبولها، فضلاً عن تلك الصادرة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمكلفين بولايات عن الإجراءات الخاصة.

٩٥ - ويطلب المقرر الخاص السلطات وجميع الجماعات المسلحة بأن تتكفل بتوفير الحماية للمدنيين في المناطق المتأثرة بالتزاع واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما يطلب السلطات وجميع الجماعات المسلحة بأن تسرع جهودها المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي للتزاعات.

٩٦ - وينبغي حظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع الحالات. ويوصي المقرر الخاص الحكومة بالتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٩٧ - وعلى نحو أعم، يؤكد المقرر الخاص مجدداً أن وضع حد للتمييز وكفالة التمتع بالحقوق الثقافية للأقليات الإثنية من المسائل الجوهرية للمصالحة الوطنية ومن شأنهما أن

يسهما في تحقيق استقرار ميانمار السياسي والاجتماعي في الأجل الطويل. وهناك حاجة لأن تضع الحكومة خطة لإشراك تلك المجموعات بشكل رسمي في حوار جاد لحل المشاكل الطويلة الأمد والعميقة الجذور.

٩٨ - ويشكل الأداء الفعال لمؤسسات الدولة واستقلالها محور أية عملية انتقال نحو الديمقراطية. ولذلك يوصي المقرر الخاص بأن:

(أ) من أجل تعزيز قدرة وأداء البرلمان وأعضائه، ينبغي التماس التعاون والمساعدة من المجتمع الدولي، على سبيل المثال من الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المنظمات الدولية المعنية؛

(ب) ينبغي أيضا التماس المساعدة التقنية من المجتمع الدولي في مجال الإصلاح القضائي، وبناء القدرات، وتدريب القضاة والمحامين؛

(ج) ينبغي أن تمارس اللجنة الانتخابية الاتحادية سلطاتها على نحو يتسم بالاستقلال والحياد، وذلك من أجل كفالة أن ينظر للانتخابات الفرعية المقرر إجراؤها لاحقا في عام ٢٠١١ باعتبارها أكثر مصداقية. وينبغي تنقيح قوانين الانتخابات لكفالة تحقيق قدر أكبر من المساواة. وينبغي معالجة الشكاوى على نحو يتسم بحسن التوقيت والانفتاح والشفافية.